

الأمن الثقافي: مقاربة إيتو-معرفية

Cultural security: an ito-cognitive approach.



عادل بن عمر

جامعة سطيف 2، الجزائر، a.benamor@univ-setif2.dz

كريم رقولي

جامعة سطيف 2، الجزائر، k.regouli@univ-setif2.dz

تاريخ الإرسال: 2021/03/15 تاريخ القبول: 2021/03/21 تاريخ النشر: 2021/04/01

ملخص:

يعتبر الأمن الثقافي من أهم المواضيع الحيوية التي يطرحها واقع الدول، كونه عبارة عن امتداد للأمن القومي والاقتصادي والعسكري والسياسي للدولة، علاوة على تحدي الثورة المعلوماتية وتدفق المعلومات التي لا تعرف حدود إقليمية يمكن للدولة رقبها أو ضبطها. وتحاول هذه الدراسة تحديد مفهوم الأمن الثقافي وتبيان أهميته في المحافظة على الهوية والخصوصية الحضارية، وحمايتها من عوامل ضعف الشعور بالانتماء لا سيما في ظل الانفتاح والتعامل مع الثقافات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الأمن الثقافي؛ الثقافة؛ الأمن.

Abstract:

Cultural security considered as one of the most important vital issues of the states, because it is an extension of the states national, economic, military and political security. In addition to the information revolution challenge witch make the information follow without respect the regional boundaries that the state can control. This study attempts to define the concept of the cultural security and show its importance in preserving cultural identity and protecting it from factors weakening the sense of belonging especially in light of openness and dealing with other cultures.

Keywords: cultural security; cultures; security.

* المؤلف المرسل: عادل بن عمر، a.benamor@univ-setif2.dz

عدد خاص بأشغال الملتقى الوطني حول:
الأمن الثقافي للدول في زمن الثقافة الرقمية -الرهانات والتحديات-

مقدمة:

شهدت الساحة الدولية بعد الحرب الباردة تغيرات جذرية على مستوى المفاهيم، وظهرت تحولات على العديد من الأصعدة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وحتى ثقافيا ميزت المجتمع الدولي المعاصر.

حيث تغيرت طبيعة التهديدات والمخاطر من طابعها المحلي الداخلي إلى العالمي، حيث أصبحت التهديدات عابرة للحدود، وأصبحت بذلك الدولة غير قادرة على حماية مقومات هويتها وإنتاجها الثقافي، ومن هنا ظهر مصطلح الأمن الثقافي.

وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحديد مفهوم الأمن الثقافي وذلك انطلاقا من مفهوم الأمن ثم الأمن الإنساني لنصل إلى الأمن الثقافي كمظهر من مظاهر هذا الأخير، كما سنتطرق إلى أهمية تحقيق الأمن الثقافي وأهم المقومات التي يقوم عليها.

ولمعالجة الموضوع تم تقسيمه إلى:

- ❖ مقارنة معرفية مفاهيمية لظاهرة الأمن.
- ❖ المضامين الجديدة للأمن.
- ❖ ماهية الأمن الثقافي.

1. مقارنة معرفية مفاهيمية لظاهرة الأمن:

على الرغم من المجهودات العديدة والمبدولة من طرف العديد من الباحثين من أجل إعطاء تعريف موحد للأمن، إلا أنه مازال لحد الآن غير واضح بالنسبة لبعض الأحداث التي تقع في عالم اليوم، لدرجة أن كل واحد يوظفه لخدمة مصالحه الخاصة.

وعليه فهو ليس من المفاهيم السهل تعريفها، باعتبار أن محتواه المعرفي مثقل بالقيم والمدلولات جعل أغلب مفكري العلاقات الدولية في ميدان الدراسات الأمنية يقرون بأن مفهوم الأمن غامض ومعقد، فهو ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وأنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع (الحربي 2008، ص. 9)

وفي خصوص ذلك يرى باري بوزان Barry Buzan بأن الأمن مفهوم معقد للغاية، وبغية تعريفه يتوجب على الباحثين الإحاطة بثلاث أمور أساسية على الأقل وهي: البدء في السياق السياسي للمفهوم، ودراسة الأبعاد المختلفة له، وصولا إلى الغموض والاختلاف الذي يرتبط عند تطبيقه في ميدان العلاقات الدولية (الحربي 2008، ص. 10)

وفي العموم يشير مفهوم الأمن إلى: "التحرر من فقدان شيء ضروري للبقاء والرفاه"، ويمكن أن يحد هذا التعريف تطبيقاً واسعاً أو ضيقاً حسب المواضيع التي يراد أمنيتها (بوسطيلة 2013، ص.11) وفي تعريفه الضيق، يشير الأمن إلى: "أمن الدولة القومية من هجوم مسلح" (بوسطيلة 2013، ص.11).

ويُعرف وولتر ليبمان **Walther Lippmann** الأمن على أساس أنه: "هو أن الأمة في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه" (بليس وسميث 2004، ص.414) إلا أنه ما يؤخذ على هذا التعريف، تركيزه على الشق العسكري للدولة لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة.

وأما بوث وويلر **Booth and Whele** فإنهما يعرفان الأمن على أساس أنه: "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر" (بليس وسميث 2004، ص.414).

غير أنه ما يلاحظ على هذا التعريف أنه اقتصر على ضرورة التحرر من الخوف، وأهمل الجوانب الأخرى.

في حين يُعرف روبرت ماكنمارا الأمن على أساس أنه: "ليس من المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن ينطوي عليه، أن الأمن هو التنمية" (الخرجي 2009، ص.322).

مما يلاحظ على هذا التعريف أنه لم يركز على البعد العسكري وإنما ركز على البعد التنموي للأمن. ومن أبرز التعريفات الحديثة للأمن التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة نجد التعريف الذي أتى به باري بوزان والذي يعرفه على أساس أنه: "العمل على التحرر من التهديد" (بن عنتر 2005، ص.13).

وفي سياق النظام الدولي فإنه يعرف الأمن على أساس أنه: "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية" (بن عنتر 2005، ص.13) أما الأمن القومي فهو في رأيه: "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدها الوظيفية"، والأمن القومي مفهوم محافظ لأنه يتعلق بالدول الموجودة (بن عنتر 2005، ص.13).

ويضيف بوزان ويقول أن: الأمن له خاصيتي التعقيد والتركيب فهو مفهوم - واسع - و- ضيق - في آن واحد، يكون ضيقاً عندما يتم حصره في الجوانب العسكرية فقط، وواسعاً عندما يعالج مختلف القضايا المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة في محيطها الداخلي والخارجي" (بن عنتر 2005، ص.13).

في حين يعرف أرنولد ولفرز Arnod Walfers الأمن على أساس أنه: "من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".

يعتبر تعريف ولفرز أحسن تعريف قدّم لمقاربة الأمن إلا أن تعريف "بوزان" و"ولفرز" يثيران مجموعة من الأسئلة:

_ ما هي هذه القيم المركزية التي يتعين حمايتها: البقاء الدولاتي، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية؟ (بن عنتر 2005، ص. 14).

_ وما هو موضوع الأمن؟ هل هي الدولة، الإنسانية، الفرد

_ وما هي التهديدات التي يجب على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها منها لضمان بقائها؟ هل هذه التهديدات موجودة موضوعيًا أم ذاتيًا؟ وعبر أي عملية سياسية وأي خطاب يصبح التهديد رهانا أمنيا؟ الإجابات على هذه التساؤلات تختلف باختلاف المقاربات والتي يمكن تلخيصها في تصورين: التصور الأول تقليدي واقعي والذي يتخذ من الدول الوحدة المرجعية الأساسية للأمن، والثاني نقدي نظرة موسعة للأمن والذي يقر بوجود وحدات مرجعية غير الدولة.

إذن ومن خلال ما سبق ذكره في التعاريف يتبين أن الباحثين لم يحددوا كل الأبعاد التي تتضمنها الظاهرة الأمنية، إنما اقتصرنا على بعد واحد وهو الجانب العسكري فقط لاسيما منه في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة، والواقع أن تعدد التعاريف إنما يعكس تعقيد الظاهرة الأمنية وصعوبة التوصل إلى مجموعة من الأبعاد التي تندرج فيه والعلاقة فيما بينها.

لقد توسع مفهوم الأمن ليشمل أبعاد أخرى بعد أن كان محصورا في جانبه العسكري فقط حسب الطرح الواقعي، ومن خلال ما جاء به "روبرت مكنمارا" -وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "جوهر الأمن"- بتعريفه الأمن بأنه يعني "التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة" وبالتالي أصبحت هناك نظرة شمولية للأمن، وهكذا وسع هذا المفهوم ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

_ الأمن البيئي: ويقصد به خلق السياسات والآليات والقوانين التي تدرج منطلقها التسييري العقلاني ضرورة حماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لاستمرار الحياة (بوقوق، <http://berkouk-mhand.yolasit.com>).
_ الأمن الصحي: ويعني "تمكين الإنسان من العيش في بيئته تؤمنه من الأمراض، كما توفر له الحق في التداوي وفي الاستشفاء وفي الوقاية منها" (برقوق، <http://berkouk-mhand.yolasit.com>).

_ الأمن الغذائي: ويقصد به توفير الغذاء الكافي وصلاحيه العقاقير

_ الأمن الاقتصادي: ويتعلق بضمان دخل أدنى عن طريق العمل أو عن طريق نظام رعاية ممول من طرف الدولة (منصوري 2014، ص. 75).

_ الأمن المجتمعي (الثقافي): ويقصد به نظم القيم الثقافية المجتمعية وسلامة المجتمع نفسه
_ الأمن السياسي: يرتبط الأمن من هذه الزاوية بالأفكار والآراء والعنف بين الدول، والتزاعات غير العنيفة، وحرية التعبير. فهو يعني: " تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسية في نظام ديمقراطي مشاركاتي " (منصوري 2014، ص. 75)
_ الأمن الصحي: ويقصد به: " تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض، كما توفر له الحق في التداوي وفي الاستشفاء وفي الوقاية.
إذا ومن خلال ما سبق يمكن القول إن هذه الأبعاد مترابطة ومتكاملة فيما بينها وتؤثر في بعضها البعض

2- المضامين الجديدة للأمن:

ظهرت هذه المضامين الجديدة للأمن للتهديدات التي أفرزتها الحرب الباردة كالفقر والهجرة غير الشرعية والأمراض والكوارث الطبيعية والتي أدت إلى بلورت مفاهيم جديدة للأمن.

أ_ الأمن الإنساني:

يشكل مفهوم الأمن الإنساني طرحا جديدا في الدراسات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، ربط بين حقوق الإنسان وحاجاته الأساسية من جانب، ومسائل الاستقرار، العدالة، التنمية والتمكين من جانب آخر، وقد ركز على الفرد وليس الدولة كوحدة سياسية، وأكد على أن أية سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة. وقد ظهر هذا المفهوم من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره الصادر عام 1994، وقد جاء فيه الجمع بين متغير التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة (Gouda and Crowley 2008, p.9-10).

يقصد بالتحرر من الخوف درء شروط القهر، القمع، الخوف وكل الشروط الموضوعية التي تجعل حياة الإنسان مليئة بالمخاطر والتهديدات، سواء كانت من طبيعة سياسية أو اجتماعية أو قانونية أو مادية أو ثقافية. (United Nations Development Programme 2000, p. 35)

أما التحرر من الحاجة فهو يعني أساس بخلق شروط كرامة الإنسان من خلال توفير فرص التعليم، العمل، التمكين من حرية المعتقد وحرية التعبير، المساواة الثقافية والفكرية واللغوية، وكذلك توفير كل الشروط التي تمكن الإنسان من حياة الرفاه والاستقرار (Alger 1998, p. 188)
ويتفرع الأمن الإنساني إلى عدة فروع أهمها: (نزاري 2011، ص. 50)

_ أمن إنساني اقتصادي واجتماعي: يشمل الأمن الغذائي وجميع أشكال الحماية من البطالة والجوع والمرض.

_ أمن إنساني مدني وسياسي: يشمل جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية التي تضمن له الشعور بالأمن.

_ أمن إنساني حيوي: وذلك عن طريق ضمان بيئة نظيفة.

_ أمن إنساني ثقافي: يشمل حماية الثقافات المتعددة وحق كل مواطن في التمتع بها وحقه في التعلم، وسنحاول في العنصر الموالي التعمق في هذا العنصر.

3_ ماهية الأمن الثقافي:

يرتكز الأمن الثقافي على معايير الاعتزاز بالهوية الحضارية كونها الوعاء المستوعب لمنتوج الشعب الثقافي، مع الانفتاح والحوار مع الثقافات الأخرى بالتعاطي والتواصل الإيجابي مع قضايا الثقافات الإنسانية الأخرى من منطلق مرجعي وحضاري، ويتناول هذا المحور تبيان ماهية الأمن الثقافي وأهميته في امن الدول.

أ_ تعريف الأمن الثقافي:

الأمن الثقافي هو مفهوم إيجابي وتفاعلي يسمح بتأسيس رؤية جديدة للأمن، حين يترادف مع الثقافة، حيث يتم استخدامه لتوفير احتياجات المجتمع ويكفل حرية الرأي والرأي الآخر، ويحفظ حقوق الدول والأفراد على حد سواء، وبالتالي هو مفهوم جديد للتعامل الحضاري القائم على الاحترام والتقدير بين الأمم.

ويعرف الدكتور عاصي حمود الأمن الثقافي بأنه: " هو الطريق لصعد الغزو الثقافي أو عملية الحصانة ضد الغزو الثقافي الذي قد يوجه ضد بلد ما" (الخضير، <https://zainabalkhudairi.com>)

ومن خلال ذلك فالأمن الثقافي يعرف على أنه "الحفاظ على المكونات الثقافية الأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة"، وهو بهذا المعنى حماية وتحصين للهوية الثقافية من الاختراق من الخارج.

ويعرف الأمن الثقافي كذلك بأنه رفع خطر الخوف من فقدان القيم الثقافية والرمزية التي تجيب عن مطالب المجتمع (بوسعدية وحمود 2017، ص. 380)..

كما يمكن تعريف الأمن الثقافي على أنه "المحافظة على مقومات الثقافة وتأصيلها وتطويرها لتساير مستجدات العصر وتحولاته، حتى تتمكن من الحوار المثمر والخلاق والمبدع مع الآخر" (بوغديري 2018، ص. 128)

وعليه فالأمن الثقافي هو مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى خلق ظروف قابلة لتنمية وتطوير الثقافة لحماية نفسها والتكيف مع المتغيرات.

وبالتالي فإن مصطلح الأمن الثقافي يحيل إلى شعور الفرد أو الجماعة بالاطمئنان على هويتهم، واحساسهم بالأمان عليها من أي خطر أو تهديد. وتعمل الدولة بمؤسساتها على الحفاظ على الأمن الثقافي للجماعة من خلال سياساتها الحمائية التي تقوم على غرس الاعتزاز بالثقافة.

ب- التمييز بين مفهوم الأمن الثقافي وبعض المفاهيم المشابهة:

-الأمن الثقافي والثقافة الأمنية:

تعتبر الثقافة الأمنية مجموعة من الأنشطة التي تستهدف خلق الوعي الأمني في شتى مجالات الأمن، أي هي عملية تعليم وتعلم المفاهيم الأمنية والخبرات للمواطنين، لتحقيق الأمن الوطني وحماية الموارد الطبيعية، ومقاومة الرذيلة والإمراض الاجتماعية، وهي تربية أمنية للشرطي والمواطن بحيث تجعلهما رجلا واحدا(مرنيش 2017، ص. 343) أما الأمن الثقافي فهو بيان الأسس والقواعد المتوفرة في ثقافة ما لمنع الاختراق الثقافي والغزو الفكري.

-الأمن الثقافي والغزو الثقافي:

يهدف الغزو الثقافي إلى النيل من الهوية بطمس الشخصية ومصادر الانتماء، ويتحقق ذلك باستخدام وسائل الإعلام والتعاون التعليمي والثقافي، أما الأمن الثقافي فيكمن في المحافظة على الهوية وحمايتها من عوامل ضعف الشعور بالانتماء في ظل الانفتاح والتعامل مع الثقافات الأخرى من منطلق القوة(نزاري 2011، ص. 57)

ج_ أهمية تحقيق الأمن الثقافي:

تتجلى أهمية تحقيق الأمن الثقافي في: (نزاري 2011، ص. 59)

- ✓ الحفاظ على الذاتية الثقافية من خلال القيم والمعايير التي تحيط بالمجتمع واستقراره وتميزه عن باقي المجتمعات.
- ✓ بناء المواطن الصالح، يكون محمي من كل التيارات والأفكار الهدامة كالتطرف والإرهاب والعنف، ويجعله قادرا على المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع.
- ✓ حماية العادات والتقاليد المتوارثة عبر الأجيال والتي تمتد بدورها إلى القيم الإنسانية ذات الطابع الديني والاجتماعي.
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع وذلك بتكوين المواطن المتمسك بوطنيته الاقتصادية، ومنه يعمل للترويج للوطني دون الأجنبي خدمة لاقتصاد بلده.
- ✓ بناء ثقافة ذاتية تحمي نفسها بنفسها وتصمد أمام المؤثرات الخارجية ولكي يتحقق ذلك ذكر الأستاذ محمد المحفوظ أن هناك عنصرين أساسيين هما: الاعتزاز بالذات الثقافية ، والانفتاح والحوار مع الثقافات المعاصرة.

د_ مقومات الأمن الثقافي:

إذا كانت الثقافة هي ذلك الكل المركب المتكون من المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع، فإن الأمن الثقافي يتكون من عناصر أساسية تتمثل أهمها في ما يلي:

_ اللغة: تعتبر اللغة صورة لثقافة الشعوب ومن أهم مظاهر الاختلاف بين الثقافات المتعددة وبذلك فهي تعبر عن هوية الجماعات الثقافية وأسلوب للتواصل والاحتكاك بينها، على اعتبار أنها نظام للتواصل بين الناس وتحقيق التعاون فيما بينهم، واللغة تمثل هوية الأفراد والشعوب، وبذلك فإن تصدع اللغة يشكل خطر على الهوية. (وهيب وحمود 2017، ص. 381).

_ الدين: هو تزييل الهي يفرض على الجماعات الخضوع لمبادئه، وهو اسمنت المجتمع كونه يعمل على تنظيم والمحافظة على الروابط الاجتماعية، ويعتبر من أهم مقومات الثقافة وأحد الجوانب الأساسية لمعظم الأنشطة النظامية في المجتمع، فالدين يمثل القاعدة الأساسية التي تمكن الفرد والمجتمع من السير بثبات، وهو بذلك يعتبر المقنن الأول للقيم والمعايير الاجتماعية. (بوغديري 2018، ص. 129)

_ التاريخ: التاريخ هو ذاكرة الشعوب والأمم الثقافية، ويورث للأجيال المتلاحقة على الحقائق المتعلقة بمكونات الهوية والشخصية، لبناء الحاضر والمستقبل باعتباران التاريخ هو الوجه.

_ التراث: هو المخزون الثقافي والمعرفي ولكل أمة تراثها الحضاري والثقافي الذي يمثل ذاكرتها التاريخية، وينتقل التراث بالتعليم في شكل عقائد ولغة وعلوم وآداب وفنون وتقاليد.

_ الانتماء: وهو يعبر عن شعور إيجابي يستشعره الفرد تجاه وطنه، ويستشعر نحوه بالفخر والولاء، ويكون ملتزم بالمعايير والقوانين والقيم والتقاليد التي تساهم في تطور بلده.

_ المواطنة: تعبر عن درجة الارتباط بين الفرد ووطنه ومواطنيه، هذا الارتباط يكون من خلال علاقات وروابط لغوية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية، وعلى أساسها تظهر درجة مساهمة الفرد في بناء وطنه. (بوغديري 2018، ص. 129)

ه- مؤسسات الحفاظ على الأمن الثقافي:

ولعل التشوه الثقافي يدفع الى البحث عن السبيل الذي يضمن للثقافة الحفاظ على خصوصيتها وأمنها من الهجوم والهدم والمحو والإذابة، وبعيداً عن موقف الانغلاق على الذات وشيطنة العولمة، وجب الحديث عن المناعة التي تملكها الثقافة في مواجهة تهديد العولمة وخطرها؛ هذه المناعة التي لا يمكن أن تكون إلا بوجود سياسات ثقافية يقوم عليها حراس الثقافة يكون هدفها حماية الهوية من الموت، وفي هذا الاطار يمكن رصد مجموعة من المؤسسات المتدخلة في عملية الحفاظ على الامن الثقافي والهوية الوطنية تتمثل أساسا في ما يلي:

1. دور الأسرة:

للأسرة دور هام في تنمية وتأسيس القيم الثقافية في مراحل نمو الفرد المختلفة، فهي المسؤولة عن تلقين الأخلاق والمبادئ الأخلاقية للأبناء منذ صغرهم، كما تعمل على حماية الشباب من الغزو الفكري والتصدي للأفكار الهدامة والعقائد الفاسدة وحملات التشكيك التي تستهدف زعزعة العقيدة في نفوسهم، وذلك من خلال التوعية الدينية السليمة، وإمدادهم بالقدر المناسب من الثقافة الدينية المتوسطة السليمة التي

تحقق لهم أمن ثقافي ديني قادر على مواجهة التحديات العالمية، كما تغرس فيهم روح العمل والإنتاج لتحقيق التنمية. (حسين، <https://democraticac.de/?p=55670>)

2. دور المؤسسات التربوية والتعليمية:

ويتجلى ذلك من خلال السعي لتعميق الانتماء الحضاري الوطني والثقيف السياسي الذي تقوم به من خلال مواد التربية الوطنية و التاريخ ، وإعداد الفرد للتأقلم والتكيف مع المتغيرات الثقافية والاجتماعية بتزويده بأساليب فهم المشكلات المجتمعية وعلاجها، وتنمية روح الإبداع فيه لخلق ثقافة متفوقة لمواجهة الغزو الثقافي.

3. دور التنشئة السياسية:

للتنشئة السياسية دور كبير في إعادة تشكيل وعي المواطن حول قضايا الحكم والسلطة والقانون بما يضمن تفهم المواطن لطبيعة دولته ونظام الحكم فيها وإدماجه في العملية السياسية حتى لا يشعر بكونه متلقي فقط للقرارات السياسية ولكي يتحول إلى مشارك في صياغة تلك القرارات المؤسسات الثقافية والاجتماعية. (حسين، <https://democraticac.de/?p=55670>)

4. دور وسائل الإعلام :

لا يستطيع احد إنكار دور وسائل الإعلام في بث الوعي الثقافي والمجتمعي مرة أخرى لدى الشباب وتأصيل مفهوم الهوية الوطنية لديهم وذلك من خلال الاهتمام بنشر القيم والأخلاق، ونشر التعاون والسلام ونبذ العنف والتطرف والإرهاب، وتعميق مبادئ العدل والتسامح في ظل الغزو الإعلامي والثقافي

5. دور المجتمع المدني:

يتمثل دور المجتمع المدني في الحفاظ على الهوية الثقافية في ثلاثة أبعاد؛ البعد الأول التوعوية بالقضايا الدينية ومحاربة الأفكار المتطرفة والبعد الثاني التوعوية بالقضايا السياسية وإشراكه في عملية صنع القرار في القضايا العامة والبعد الثالث التوعوية بالقضايا الاقتصادية. (<https://democraticac.de/?p=55670>)

وهكذا؛ ينبغي لحماية الثقافة وحراسها أن يعملوا على رفع الاعتزاز لدى الجماعة من خلال ربط الأجيال الحاضرة واللاحقة بكل ما يمت للثقافة بصلة، ويكون ذلك عبر قنوات التعليم والأسرة والإعلام، فيتنبس الطفل هواء الهوية وترسخ في ذهنه ووجدانه ووعيه صورة الثقافة وقوة الانتماء التي تنغذى بأشياء كثيرة متداخلة لا يمكن فصلها، باعتبارها كلاً متكاملًا، مع ضرورة الانفتاح على ما يمور في العالم، وتستطيع الثقافة أن تمارس عملية الغرلة على ما هو دخیل علمها مما لا يلائم خصوصيتها، واحتضان القيم الإنسانية التي لا تتعارض مع القيم المحلية - إذا توفرت لها المناعة الكافية الواقية.

خاتمة:

يشير مصطلح الأمن الثقافي إلى شعور الفرد والجماعة بالاطمئنان على هويتهم، وإحساسهم بالأمان عليها من الخطر والهجوم والتهديد والمحو والتشويه، ومن هذه الغاية يكتسب مفهوم الأمن الثقافي أهميته

وخطورته نظراً لارتباطه بالثقافة التي تعدّ مكوناً رئيسياً من مكونات الوجود؛ ذلك أن من لا هوية له لا وجود له، وإن تزيبا بزي الحضارة ثقافة، ولغة، وسلوكاً.

كما يعتبر الأمن الثقافي من أبرز أبعاد الأمن القومي لأي بلد ومن أهم عناصره الداخلية غير المرئية التي يتشكل منها، على الرغم من وجود مكونات وعناصر أخرى للأمن القومي، وينشأ الأمن الثقافي من شعور الحاجة الفردية والاجتماعية، والحاجة إلى الاطمئنان لدوام الهوية الثقافية والظروف والمسارات الثقافية. الاجتماعية في تلك البيئة. ومن وجهة نظر أمنية منهجية، تُفسر الثقافة على أنها مكون من مكونات القوة الوطنية أو أنها نظام فرعي داخل النظام الأساسي. وبناء عليه، يأتي الأمن الثقافي بمعنى أمن جزء من مجموع بناء الكل؛ بناء الأمة (الشعب)، بناء الثقافة، وبناء الدولة.

وعليه تعد قضية الحفاظ على الأمن الثقافي والهوية الوطنية من المسائل الحيوية للمجتمعات، وهو لا يعنى الانزواء والانقطاع عن مواكبة العصر والاستفادة من منجزات الحضارة الحديثة ولكن يعنى مشاركة وتفاعل الحضارات مع بعضها بحيث تأخذ كل حضارة من الأخرى ما يتوافق مع مبادئها وقيمتها

قائمة المراجع:

1. الحربي سليمان عبد الله، (2008). " مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19.
2. الحزرجي ثامر كامل، (2009). العلاقات السياسية والدولية واستراتيجية إدارة الأزمة. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
3. بوسطيلة سمرة، (2013/2012). " الأمن البيئي: مقارنة الأمن الإنساني"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة ال جزائر3.
4. بليس جون، وسميث ستيف، (2004). عولمة السياسة العالمية. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
5. بن عنتر عيد النور، (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر: المكتبة العصرية.
6. برفوق أمحمد، "الأمن الإنساني مقارنة إيتو-معرفية"
7. بوغديري كمال، (2018). "الأمن الثقافي المغاربي وتحديات العولمة". مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 29.
8. منصورى رؤوف، (2014/2013). "الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني". مذكرة ماجستير، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، كلية الحقوق سطيف.
9. مرنيش اونيسة، (2017)، الثقافة الامنية، مجلة افاق للعلوم، عدد6
10. حمود صبرينة و وهيب بوسعدية ، (2017). "الأمن الثقافي دراسة في المفهوم والمحددات". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 11.
11. Gouda Moufida and Crowley John, (2008). Rethinking human security. United Kingdom: Wiley-Blackwell.
12. United Nations Development Programme, (2000). Report on human rights and human development, New York.
13. Alger Chadwick F, (1998). The future of the United Nations system: potential for the twenty-first century. New York: United Nations University Press.